الوحدانية عند الجلال الدواني

د. محمد حسن خليل أبو حطب

هذا العالم الأشعري الفارسي، هو :

محمد بن سعد الدين أسعد بن محمد بن عبد الرحيم بن علي البكري الصديقي الدواني الكازروني الشافعي، اشتهر: بجلال الدين الدواني، والجلال الدواني، والملا جلال.

الصديقي : نسبة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

الدواني : نسبة إلى قرية دوان التي ولد بها (وهي على وزن شداد).

الكازروني : نسبة إلى كازرون، وهو الإقليم الذي تتبعه قرية دوان، بفارس.

الشافعي : نسبة إلى المذهب الشافعي.

عاش هذا العالم في القرن التاسع الهجري، وكان مولده في عام ١٨٣٠هـ ووفاته عام ١٩٠٨ هـ على أرجح الأقوال.

لقد حظي الجلال الدواني باهتمام العلماء والمؤرخين والحكام والطلبة، فالحكام عينوه قاضي قضاة فارس، والطلبة كانوا إذا تكلم نكسوا رؤوسهم إجلالا وتقديرا واحتراما له ولعلمه، والعلماء المؤرخون يصفونه بأنه (عالم العجم بأرض فارس، وإمام المعقولات، وصاحب المصنفات، وفاق في جميع العلوم لا سيما العقلية) صاحب البدر الطالع.

وهو (رفيع الشأن، عظيم القدر ، عالم من مؤلفات عديدة، وتحقيقات شديدة) دكتور سليمان دنيا .

له مؤلفات وشروح شملت أغلب علوم ومعارف عصره ، جمع بين المعقول والمنقول ، كان حجة فى المذهب الأشعرى، يمثل حلقة من حلقات علم الكلام عامة ، والمذهب الاشعرى خاصه .

برز فى علم الكلام ، والتصوف والفلسفة ، وكان إماما وحجة فى هذه المجالات ، يؤخذ به ، ويعتمد عليه .

صفة الوحدانية :

أن الفلاسفة اعتمدوا فى اثبات الوحدانية لله سبحانه وتعالى، على النظر فى الوجود ، وعلى أن وجوب الوجود ، لا يمكن أن يكون مشتركا فيه ، لأنه خاص بواجب الوجود فقط، وعلى نفى التركيب فى الواجب ، ونفى كل ما يؤدى إليه ، بجانب دليل التمانع الذى أخذ به ابن رشد .

والاشاعرة جعلوا ، برهان التمانع ، المأخوذ من القرآن الكريم، وبرهان التوارد هما عمدتهم فى إثبات الوحدانية لله تعالى .

فما هو الطريق الذى سلكه الدوانى ، واختاره لإثبات الوحدانية لله تعالى .

أما الجلال الدوانى فإننا نراه يذهب إلى أن التوحيد ، يكون إما بحصر وجوب الوجود ، وهذا الحصر ينفى المثل المشارك فى الحقيقة ، أو بحصر الخالقية ، أو بحصر المعبودية .

وهو قد ذهب إلى هذا التفصيل فى شرحه للعقائد العضدية ، بينما فى رسالته فى معنى التوحيد يقول : (أعلم أن محصل التوحيد ، إثبات وجود

فرد واحد للواجب وامتناع فرد آخر منه)(١)، أنه فى شرح العقائد فصل ما أجمله فى رسالته فى معنى التوحيد (وأعلم أن التوحيد إما بحصر وجوب الوجود، أو بحصر الخالقية، او بحصر المعبودية)(٢).

ويستدل على كل واحد من هذه الثلاثة، مع أن اثبات حصر وجوب الوجود فى واحد لا شريك له، ما هو الا اثبات بحصر الخالقية فى واحد لا شريك له واثبات بحصر المعبودية فى واحد لا شريك له، وكل هذا نفى المثل، والشريك، والند، وحصر الخالق، والمعبود، وواجب الوجود فى واحد لا شريك له.

ويعلل الشيخ محمد عبده استدلال الدوانى على كل واحد من هذه الأمور الثلاثة بتغاير المفهومات بينها وحق (يفيد كل واحد برهانا صراحة)(٣) ونحن نرى أن هذا التعليل صحيح لأنه يتفق مع منهج الدوانى، القائم على التفصيل، والتوضيح، والإسهاب لدرجة أنه يصرح بذلك فى كثير من كتبه(٤).

ويستدل الدوانى على حصر وجوب الوجود فى واحد، بأنه لو فرض واجبان للزم اشتراكهما فى وجوب الوجود، حيث أن وجوب الوجود، ليس خارجا عن حقيقتهما، لأنه لو كان خارجا عن حقيقتهما، أو حقيقة إحدهما، لكان الاتصاف بوجوب الوجود، أما أن يكون بسبب خارج عنه، بأن يكون من غيره، وبذلك يكون واجب الوجود، محتاجا ومفتقرا إلى غيره فى وجوب وجوده، وإما أن يكون بسبب ذاته، وهذا يستلزم

(١) رسالة فى معنى التوحيد لوحة ١٢٩ جلال الدين الدوانى، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٣٤٤١ ج ضمن مجموعة

(٢) ش العقائد العضدية ص ١٥٩ الجلال الدوانى

(٣) الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين ق ٢ ص ٥٠٦ - دكتور سليمان دنيا

(٤) انظر مثلا ش العقائد العضدية ص ٥٧، وتجريد الغواشى لوحة ١٠٢ ظهر مخطوط، الجلال الدوانى

تقدم واجب الوجود على ذاته حيث أن مقتضى العقل يحكم ، بأن الشيء ما لم يجب وجوده أولا ، لم يجب عنه وجود شيء أصلا (سواء كان ذلك الشيء عينه أو غيره ، فإن العقل يحكم به حكما كليا ، من غير استثناء تلك الصورة فإنه يحكم بأن معطي الوجود ، من حيث هو معطي الوجود ، يجب تقدمه بالوجود على ما يعطيه الوجود ، فالوجوب السابق إن كان عين اللاحق ، لزم تقدم الشيء على نفسه)(١) وهذا باطل بداهة ، وإن كان الوجوب السابق غير اللاحق ، فإنا ننقل الكلام إليه ، فإما أن يتسلسل الأمر ، أو يدور ، وكلاهما باطل ، فيثبت أن وجوب الوجود غير خارج عن حقيقتهما .

وإذا كان وجوب الوجود غير خارج عن حقيقتهما ، فإما أن يكون هذا الوجوب جزء من حقيقتهما ، أو جزء من حقيقة أحدهما دون الآخر ، أو عين حقيقتهما ، وعلى كل فلا بد من فارق بينهما ، حيث أنهما قد اتفقا في وجوب الوجود ، لأنه لو لم يكن هناك فارق بينهما ، لما كانا اثنين بل واحد فقط ، لأن الاثنينية لا تتحقق إلا بوجود اختلاف بينهما ، يميزهما عما اتفقا فيه ، وهما قد اتفقا في وجوب الوجود على أي صورة كانت وحينئذ يكون هذا الفارق ، إما فصلا ، أو مشخصا لهما ، أو لأحدهما ، مع أن الأحدية المطلقة (هي أن يعلم أنه واحد من جميع الوجوه ، ليس له جنس ولا فصل ، وبالجملة مقوم)(٢) وبوجود هذا الفارق ، فإنه يتوقف وجودهما أو وجود إحدهما عليه ، لأنه إما أن يكون هذا الفارق المميز لكل واحد منهما ، أمرا موجودا فيه ، أو يكون امتياز إحدهما بثبوت أمر فيه ، وامتياز الآخر

---

(١) ش الهياكل لوحة ٢٣ وجه مخطوط الجلال الدواني ، وانظر تفسير سورة الإخلاص لوحة ٨ ظهر مخطوط الجلال الدواني وتجريد الغواشي لوحة ٣٠ وجه وظهر

(٢) تفسير سورة الإخلاص لوحة ١٠ ظهر ، وانظر رسالة في معنى التوحيد لوحة ١٢٩

بنفس حقيقته المجردة عن ذلك الأمر (وعند التحقيق يلزم افتقار كليهما الى الفارق، لأن مجرد الأمر المشترك، لايكفى فى تحصيل شىء منهما بخصوصه، بل لابد من فارق ينضم إليه، وجوديا كان أو عدميا)(١).

وحينئذ يلزم أن يكون واجب الوجود مركبا من حقيقته، والفارق أو المميز، والتركيب يلزمه الاحتياج، وهما محالان فى حق واجب الوجود، وما أدى إلى المحال، فهو محال، فيكون التعدد محالا، ويثبت أن واجب الوجود، واحد لا شريك له.

وبعبارة مختصرة: فليس هناك إلا ذات واحدة، بسيطة من جميع الوجوه تسمى بأسماء مختلفة، بحسب اعتبارات شتى، وإضافات متعددة (ولا يجوز تعدد مثل تلك الذات إذ لو وجد اثنان من تلك الحقيقة، لكان لكل منهما خصوصية، سوى حقيقة الوجود وقد بان أن الواجب، لا يمكن أن يكون كذلك، ولأنه ليس له حقيقة كلية — حتى لا يشاركه فيها غيره — وإلا لا حتاج إلى المخصص)(٢) والاحتياج إلى المخصص، مستحيل فى حق واجب الوجود، فما ادى إلى الاحتياج، وهو التعدد مستحيل، وبذلك يثبت أن واجب الوجود واحد لاشريك له.

أن الدوانى لا يكتفى بهذا الدليل، فى إثبات هذا المبحث، وإنما يضيف إليه أدلة أخرى، وكلها تثبت أن واجب الوجود لذاته، لا بد أن يكون واحدا فقط، ليس له شريك.

وهذا الدليل والأدلة التى ستأتى، كلها تعتمد على أن تعدد الواجب لذاته، يلزمه التركيب، والاحتياج والمعلولية، وهذه الأمور الثلاثة محالة فى حق واجب الوجود لذاته.

(١) ش الهياكل لوحة ٢٣ وجه، وانظر تجريد الغواشى لوحة ٣٠ ظهر.
(٢) تفسير سورة الإخلاص لوحة ٩ وجه.

الدليل الثانى : (لو تعدد الواجب لذاته ، لكان مجموعهما ، أى واجب الوجود وشريكه ، ممكنا ، لاحتياجه إلى كل منهما ، فلابد له من علة فاعلية مستقلة ، وتلك العلة لاتكون نفس المجموع ، ولا أحدهما ، ولا غيرهما .

أما الأول فلاستحالة كون الشىء فاعلا لنفسه ، وأما الثانى والثالث ، فلاستلزامه كون الواجب معلولا لغيره) (١).

أى أن واجب الوجود لو تعـــدد ، بأن يكون أثنان مثلا ، فإنهما يكونان مجموعا مركبا منهما ، وهذا المجموع (وجوده بديهى لا يسوغ إنكاره ، إذ هو عبارة عن وجود كل منهما أى الوجودين ، والوجودان واقعان لا محالة) (٢) وهذا المجموع ممكن ، لأنه محتاج إلى كل واحد من الإثنين المكونين للمجموع ، والممكن محتاج إلى علة قطعا ، حيث أن علة الاحتياج عند الدوانى هى الإمكان ، فاحتياج هذا المجموع إلى علة ، أمر بديهى .

ويجب أن نلاحظ ، أنه ليس المراد هنا نفس المجموع ، ولكن المراد معروض الشكل المجموعى ، وهو الإثنينية ، لأنه لو كان المراد المجموع من حيث هو مجموع ، لتوجه على ذلك ، القول بأن المجموع من حيث هو مجموع ، أمر اعتبارى ، ولذلك فهو ممتنع الوجود لدخول الهيئة الاجتماعية فيه .

وبعبارة أخرى نقول : أن الدوانى أراد بالمجموع هنا ، معروض الهيئة الإجتماعية بدون وصف الارتباط والاجتماع ، أى أنه يقصد ذات الإثنين فقط ، بدون اعتبار وصف الإثنينية والارتباط ، وبذلك يكون المجموع

---

(١) ش العقائد العضدية ص ١٥٩ — ١٦٠ .

(٢) الشيخ محمد عبده ق ٢ ص ٥٠٧ .

محتاجا إلى العلة الفاعلية المستقلة ، ويكون تأثير الفاعل فى نفس المجموع ، وباعتبار أجزائه (١) .

وعلة هذا المجموع لا تخرج عن : أما أن تكون ، نفس المجموع ، وهذا باطل لأنه يلزمه أن يكون هذا المجموع هو الفاعل لنفسه ، وهذا محال ، كما أنه يلزمه أن يكون متقدما على نفسه من حيث هو علة ، ومتأخرا عن نفسه من حيث هو معلول ، وتقدم الشيء على نفسه محال .

وأما أن تكون علة المجموع ، هى جزء المجموع ، وهذا أيضا باطل ، لأن المجموع مكون من واجبين ، فأحدهما لا على التعيين بالتأكيد معلول ، والآخر علة .

وأما أن تكون علة المجموع أمر خارجا عنهما ، وهذا باطل ، لأنهما حينئذ يكونان معلولان ، وواجب الوجود لا يكون معلولا ، وإلا لما كان واجب الوجود .

ولما كانت هذه الأمور — أى كون علة المجموع ، نفسه ، أو جزؤه ، أو أمر خارج عنه — باطلة ، ومحالة فى حق واجب الوجود ، فإن ما أدى إليها ، وهو التعدد ، يكون محالا ، لأن ما أدى إلى المحال محال ، ويثبت أن واجب الوجود واحد لا شريك له .

[الدليل الثالث] : (لو كان له — أى واجب الوجود — مثل لكان كل منهما ممتازا عن الآخر بخصوصية ، فالوجوب والإمكان ، أن كانا من لوازم الماهية المشتركة ، يلزم اشتراك الكل فيه ، وإن كانا من لوازم الماهية مع الخصوصية ، فيلزم التركيب المنافى للوجوب) (٢) .

---

(١) أنظر ح السيالكوتى على شرح العقائد العضدية ص ١٥٩ ، و ح الخلخالى على شرح العقائد العضدية ج ٢ ص ١٢٦ .

(٢) ش العقائد ص ١٥٩ .

هذا الدليل على ما يرى الشيخ محمد عبده ، استدلال من الدوانى على نفى مشاركة الواجب للممكن فى حقيقته (١) ، لأنه لو شاركه فى ماهيته ، فلابد أن يمتاز أحدهما عن الآخر بأمر ما ، سوى الماهية المشتركة بينهما ، وعلى ذلك نقول : الوجوب — أى وجوب واجب الوجود — والإمكان — أى إمكان الممكن — لا يخلو أمرهما من أن يكونا من لوازم الماهية المشتركة بينهما ، وحينئذ يجب أن يكون الواجب ، ممكنا وواجبا ، والممكن ممكنا وواجبا ، وهذا تناقض ، لأن فيه الجمع بين النقيضين أو أن يكونا من لوازم الماهية مع الخصوصية (أى أن : ماهية الواجب وما به امتيازه وتعينه ، يلزمهما الوجوب وماهية الممكن ، وما به امتيازه ، يلزمهما الإمكان ، فصار الوجوب لازما للواجب ، من حيث ما ينضم إلى حقيقته ، فكان الوجوب لازما للمركب ، فيكون الواجب مركبا ، هذا خلف) (٢) لأن التركيب من خواص المخلوقات الحادثة ، والله تعالى ليس بحادث ولا يقوم به حادث ، كما أن التركيب يلزمه الاحتياج إلى أجزائه ، والتركيب والاحتياج مستحيلان فى حق الله سبحانه وتعالى ، فما أدى إليهما — وهو التعدد — يكون مستحيلا لأن ما أدى إلى المستحيل ، مستحيل ، وبذلك يثبت أن واجب الوجود ، واحد لا شريك له .

[الدليل الرابع] : لو تعدد الواجب فإما أن تتحد الماهية فى ذلك المتعدد ، أو تختلف (وعلى الأول لا يكون قولها على كثيرين ، وإلا لما كانت ماهية واحدة ، فيلزم تحقق الكثير بدون الواحد ، وعلى الثانى يكون وجوب الوجود عارضا لهما ، وكل عارض معلول ، إما لمعروضه فقط ، أو بمدخلية غيره ، والقسمان باطلان ، أما الأول فلاستلزامه كون الشىء علة لوجود نفسه .

---

(١) أنظر الشيخ محمد عبده ق ٢ ص ٥٠٥ .

(٢) المصدر السابق ق ٢ ص ٥٠٥ ، وانظر ح الخلخالى جـ ٢ ص ١٢٢ .

وأما الثانى فالخلف)(١) لأن الغـــير هنا سيكون له مدخلية فى ذلك العروض ، ومعنى ذلك أن هذا الغير هو العلة ، وواجب الوجود هو المعلول حيث أنه استفاد عروض وجوب الوجود لنفسه من الغير ، وكل هذا يتنافى مع واجب الوجود لذاته .

وهذا الدليل مبنى على أن واجب الوجود ، ليس له ماهية كلية حتى يشاركه فيها غيره(٢)، (لأن ما كانت له ماهية مشتركة بينه وبين غيره ، يكون ماديا ، ومتولداً من غيره ، وهو المادة)(٣) .

وكونه مادياً ، أو متولداً عن المادة ، محال فى حق واجب الوجود لذاته لأن هذا من صفات الحوادث ، ولأنه هو الوجود البحت المجرد عن جميع المخالطات ، ووجوب الوجود له إنما هو لذاته ، لا لغيره ، لأن كون وجوب الوجود عين ذاته ، أن يكون وجوب الوجود غير عارض له ، وغير مشترك بين اثنين .

والدوانى يصرح بذلك ويقول : (وجود الواجب عينه)(٤) ، ويقول أيضاً : (ثبت أن وجود الواجب عينه)(٥) .

---

(١) الرباعيات وشرحها لوحة ١٢٦ ظهر وانظر رسالة إثبات الواجب الجديد لوحة ٣٨ ظهر وكلاهما للجلال الدوانى ، وتفسير سورة الإخلاص لوحة ٩ ظهر .

(٢) انظر تجريد الغواشى لوحة ٣٣ ظهر ، ورسالة إثبات الواجب الجديدة لوحة ٣٧ ظهر وشرح العقائد ص ١٥٨

(٣) تفسير سورة الإخلاص لوحة ٨ ظهر .

(٤) الرباعيات وشرحها لوحة ١٢٧ ظهر ، وانظر تفسير سورة الإخلاص لوحة ١٠ وجه .

(٥) ش هياكل النور لوحة ٢٦ وجه ، وانظر تجريد الغواشى لوحة ٣٤ ظهر .

وليس معنى ذلك أن واجب الوجود وتعيينه — أى ما يمتاز به عن جميع ما عداه — عين ذاته ، وإنما معناه أن عين الذات هى مبدأ انتزاع هذه الأمور ، من الوجوب والوجود والتعين ، حيث أنها أمـــور اعتبارية ، انتزاعية ، والدوانى يريد من وجوب الوجود أنه مبدأ الآثار الخارجية ، لا معنى الكون فى الأعيان(١) .

وهو فى هذه النقطة ينتسب إلى محققى المتكلمين من الأشاعرة ، الذين ذهبوا ومعهم الفلاسفة إلى أن وجوب الوجـود هو كون الذات نفس الوجود ، (حتى يستحيل سلب الوجود عنها — أى عن الذات — لذاتها ، فإن من المحال سلب الشيء عن نفسه)(٢) .

وهذا الفريق من متكلمى الأشاعرة ، والفلاسفة ، يقصدون من ذلك أن وجود الواجب هو (وجود خاص مستقل قائم بذاته ، غير منتزع عن غيره)(٣) ، وبذلك لا يكون هذا الوجود عارضاً لذاته .

أما جمهور المتكلمين فإنهم قد ذهبوا إلى أن وجوب الوجود هو (أن تكون الذات علة تامة لوجوده)(٤) أى وجود واجب الوجود ، فوجوده

(١) انظر الكلنبوى على شرح العقائد العضدية حـ ١ صـ ٢٣٥

(٢) الشيخ محمد عبده ق ١ صـ ٢٤٥

(٣) الرباعيات وشرحها لوحة ١٣٤ وجـه وانظر ش العقائد العضـدية صـ ٨١ وتفسير سورة الإخلاص لوحة ١٠ وجه ، وتجريد الغواشى لوحة ٤٤ وجه .

(٤) تجريد الغواشى لوحة ٤٤ وجه ، وانظر ش العقائد العضدية صـ ٨١ وح السيالكوتى صـ ٨١ وح الكلنبوى حـ١صـ٢٣٢ وما بعدها .

لازم لذاته (لاستحالة انفكاك العلة عن المعلول ، فالذات ، من حيث هي ذات مستلزمة لوجودها فلا يمكن انفكاكه عنها)(١) .

هذه خمسة أدلة ساقها الدوانى لإثبات أن واجب الوجود واحد لاشريك له ، وهو يصف الدليل الأخير فى مبحثنا هذا بأنه (برهان متين ومختصر)(٢) وهو بذلك يؤكد اتجاهه إلى محقق المتكلمين من الأشاعرة ، وليس معنى ذلك أنه يرفض بقية الأدلة التى ذكرها واستشهد بها على المطلوب إثباته فى هذا المبحث . ولكنه يفضل هذا الدليل لقوته واختصاره على بقية الأدلة الأخرى وإن كانت كلها تثبت المطلوب ، بالإضافة إلى أنها تنفى التعدد مطلقاً سواء كان فى وجوب الوجود ، أو فى الخالقية ، أو فى المعبودية ، وإن كان الدوانى قد قرر الاستدلال على كل واحد من هذه الثلاثة على انفراد .

وبناء على ما اختاره من الاستدلال على كل واحد من الثلاثة السابقة بمفرده يستدل على إثبات الخالقية التامة وحصرها فى واحد لاشريك له ، بأن نظام العالم وتأليفه ، وترتيبه يدلان بوضوح على أن خالق ، وصانع هذا العالم ، واحد لاشريك له (فإن العقل الصريح يدل على أن ارتباط الأجزاء المختلفة ، بحيث كأنها شخص واحد ، يمد بعضه بعضاً ، لايكون إلا من واحد ، والأكثر الاختلاف ولم يلتئم)(٣) .

---

(١) الشيخ محمد عبده ق ١ ص ٢٤٥

(٢) رسالة إثبات الواجب الجديدة لوحة ٣٨ ظهر .

(٣) شرح خطبة متن طوالع الأنوار فى علم المنطق والحكمة والتوحيد للقاضى البيضاوى ، تأليف جلال الدين الدوانى ، لوحة ١٠٩ ظهر ، مخطوط بدار الكتب المصرية مجلس مصطفى فاضل رقم ٩٥

إن أي إنسان عاقل لو فكر في ترتيب وتأليف وانتظام أجزاء هذا العالم بعضه مع بعض ، بحيث لو غير هذا الترتيب . ويدل ذلك النظام إلى غيره ، لاختل هذا العالم وفسد ، بل إن الإنسان إذا ما فكر في ترتيب أعضاء جسمه . وما فيها من القوى والمنافع ، ووقف على أداء هذه الأعضاء لوظائفها على أكمل وأدق وجه لم يشك في (أنه لابد من صانع واحد ، يتصف بجميع الصفات ، فتبارك الله أحسن الخالقين)(١) .

إن الترتيب والتأليف الموجودان في هذا العالم ، هما إشارة إلى دليل التمانع الذي يعتمد عليه الدواني في استحالة التعدد في الخالقية ، فإمكان تعدد الآلهة يستلزم إمكان تخالفهما ، لأنهما لو لم يختلفا ، لما كان إلهين مختارين ، أو أحدهما مختاراً ، وإمكان تخالفهما يستلزم إما تحقق مراد كل واحد منهما ، وهذا باطل ، لأنه يستلزم الجمع بين النقيضين ، فإذا أراد أحدهما إيجاد العالم في وقت معين وعلى صفة معينة ، وأراد الآخر عدم إيجاده في ذلك الوقت ، فعلى القول بتحقق إرادة كل منهما يلزم وجود العالم ، وعدمه ، في وقت واحد ، وهذا محال .

وأما عدم تحقق إرادة كل واحد منهما ، وهذا أيضاً باطل ، لأن فيه عجز كل واحد منهما عن تحقيق مراده ، كما أن فيه ارتفاع النقيضين .

وأما تحقيق إرادة واحد منهما ، دون الآخر ، وبذلك يكون من تحققت إرادته ، هو الإله دون الآخر ، كما أن من لم تتحقق إرادته ، يكون عاجزاً ، فلا يكون خالقاً ، وقد فرض أنه إله قادر خالق ، وهذا خلف .

يقول الدواني : (إمكان التعدد يستلزم إمكان التخالف ، وعلى

---

(١) المصدر السابق لوحة ١١٠ وجه .

تقدير التخالف إما أن يحصل مراد أحدهما أو كليهما ، أولا يحصل شيء منهما ، والكل محال ، أما الأول فلاستلزامه كون الآخر عاجـزا ، فلا يكون خالقا ، وقد فرض أنه خالق ، هـذا خلف ، وأما الثانى فلاستلزامه اجتماع النقيضين ، وأما الثالث فلاستلزامه ارتفاع النقيضين)(١) وأيضا عجز كل منهما .

ودليل التمانع هذا ، هو الدليل الذى أخذه الاشاعرة من قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)(٢) ، وهو العمدة عند الدوانى فى إثبات حصر الخالقية فى واحد لا ثانى له ، ولا شريك ، كما أنه العمدة عند الاشاعرة ، والدوانى يرى كما رأى الاشاعرة من قبله أن الفساد أن حمل على عدم التكون ، فالدليل قطعى ، الزامى وإن حمل على اختلال النظام ، فهو اقناعى .

ولكن قد يقال : أن دليل التمانع يدل على امتناع التعدد ، لأن التعدد يؤدى إلى الاختلاف . أما مع جواز الاتفاق بينهم ، فإنه لا يدل على امتناع التعدد .

أن الدوانى يرى أنه إذا قيل بالتعدد مع الاتفاق ، فإن الأمر لا يخلو من (إما أن تكون قدرة كل واحد منهما ، وارادته كافية فى وجود العالم ، أولا شيء منهما كاف ، أو أحدهما كاف ، وعلى الأول يلزم اجتماع المؤثرين التامين على معلول واحد ، وعلى الثانى يلزم عجزهما ، لانهما لايمكن لهما

---

(١) ش العقائد العضدية ص ١٦١ وانظر ش خطبة الطوالع . . . لوحة ١١٠ وجه .

(٢) سورة الأنبياء الآية ٢٢

التأثير إلا باشتراك الآخـــر ، وعلى الثالث لا يكون الآخر خالقا ، فلا يكون إلها)(١) وهذا ما يسمى بدليل التوارد عند الاشاعرة .

وإذا قيل أن ماسبق لا يلزم منه عجزهما معا ، وذلك لجواز اتفاقهما على الإيجاد بالاشتراك ، مع قدرة كل واحد منهما على الإيجاد بالاستقلال ، والعجز إنما يلزم ، إذا لم يتفقا على الإيجاد بالاشتراك ، بل أراد كل واحد منهمـا الإيجاد بالاستقلال ، أما إذا اتفقا فلا عجز ، ونسند هذا القول ، بمثل ما نراه من أن الاثنين يشتركان معا فى حمل شيء واحد ، بالاتفاق بينهمـا على ذلك ، مع أنه فى مقـــدور كل واحد منهما ، حمله بالانفراد والاستقلال .

أن الدوانى يرفض ذلك ، ويقول : (تعلق إرادة كل واحد منهما ، إن كان كافيا لزم المحظور الأول ، وإن لم يكن كافيا لزم المحظور الثانى ، والملازمتان بديهيتان لا تقبلان المنع)(٢)

والمحظور الأول هو اجتماع مؤثرين تامين على معلول واحـد ، وهو محال .

والمحظور الثانى هو عجزهما معا ، فى حالة عدم كفاية إرادة كل واحد منهما على الإيجاد وهو محال ، لأن فيه ارتفاع النقيضين ، وأما ماتستندون به كلامكم هذا ، فإنه لا يصلح للسندية ، لأنه فى هذه الحالة ينقص من ميل كل واحد منهما فى الحمل بقدر ما يتم به من ميل صادر من الآخر ،

---

(١) ش العقائد العضدية صـ١٦٢

(٢) ش العقائد . . . صـ ١٦٢ وانظر الرباعيات وشرحها لوحة ١٢٨ وجه ، وتفسير سورة الاخلاص لوحه ٩ ظهر .

حتى يتم الحمل بمجموع الميلين ، ولذلك فليس واحد منهما بهذا القدر من الميل فاعلا مستقلا (١) .

وتوضيح ذلك ، أن الميل ما هو إلا مبدأ الحركة الذاتية ، أيا كانت تلك الحركة طبعية كانت أو قسرية ، أو إرادية .

أما الحركة العرضية فلا ميل فيها ، وحركة الشيء المحمول هنا ، من مكان إلى آخر ، هي حركة عرضية ، تابعة للحركة الارادية الصادرة من الحاملين ، للشيء المحمول . وهذه الحركة الإرادية تابعة لميل الحاملين ولكل من الحاملين ميل في القوة ، لو خرج هذا الميل من القـــوة إلى الفعل ، لا ستقل بمفرده بالحمل ، لكنهما — أي الحاملين — قسما بينهمـا ذلك الميل إلى قسمين ،وبذلك أخرج كل واحد منهما قسمة من الميل الذي يخصه من القوة إلى الفعل ، أما باقي ميله ، فإنه مازال بالقوة ، (فـكان تنقيص كل منهما عن ذلك الميل بقدر ما أخرجه الآخر من القوة إلى الفعل ، والزيادة والنقصان في الميل الخارج إلى الفعل ، تابعـان لتشديد الأعصــاب وإضعافها)(٢) .

ومعنى ذلك أن الميل مادام يزيد وينقص ، فليس واحد منهما بالقدر الذي أخرجه من الميل ، فاعلا مستقلا ، فهذا السند لا يجدي نفعا في مطلبنا هذا لأنه في هذا المطلب (ليس المؤثر إلا تعلق الإرادة والقدرة ،

---

(١) انظر الرباعيات وشرحها لوحة ١٢٨ وجه وظهر ، وش العقائد العضدية ص١٦٣ وتفسير سورة الاخلاص لوحة ٩ ظهر .

(٢) ح الكلنبوى ... جـ٢ ص ١٣٧

ولا يتصـور الزيادة والنقصان في شيء(١)) لأن كلا من الإرادة والقدرة، أمر واحد فقط لا تعدد فيه فلا يقبل الانقسام إلى الأجزاء، ولا يتصور فيه الزيادة، والنقصان، لأن هذه الأمور لا تتصور إلا فيما يقبل الانقسام.

وخلاصة المقام، أنه (لو جاز منهما ارادة الإيجاد بالاشتراك لزم الزيادة والنقصان في تأثير قدرة الواجب، فيلزم أن يكون الواجب جسما، وقدرته جسمانية تنقسم باعتبار محلها)(٢) لأنهما لو اشتركا في الإيجاد، للزم أن تكون قدرة كل منهما منقسمة إلى أجزاء، تزيد وتنقص، تبعا للاشتراك في الإيجاد، والزيادة والنقصان من لوازم الجسمانيات، ولو كانت القدرة تزيد وتنقص لـكانت جسمانية، ولما كانت القدرة صفة له تعالى فإنه يلزم قيام الجسمانيات الحادثة بذاته تعالى، وما قام به أمر جسماني، لزم أن يكون جسمانيا مثله، وهذا كله باطل، فما أدى إليه من التعدد بالاشتراك والاتفاق باطل ويثبت أن الخالق واحد لا شريك له ولا خالق سواه.

والدواني يصف جهده في أبطال هذا السند، بأنه وجه متين من سوانح الوقت أي أنه من مبتكراته، وهذا معناه أنه لم يسبق به (٣) وهو على حق في دعواه تلك لأننا لم نعثر على مثل هذا في مؤلفات السابقين عليه.

ونلاحظ أن الدواني لم يأت بجديد في دليـــل التمانع، الذي استخدمه

---

(١) ش العقائد العضدية صـ١٦٢

(٢) ح الكلنبوي ... جـ٢ صـ١٣٧

(٣) انظر تفسير سورة الاخلاص لوحة ١٠ وجه، وش العقائد العضدية صـ١٦٢

فى هذا المبحث ، لأثبات حصر الخالقية فى واحد لاشريك له ، كما أستخدمه الأشاعرة من قبله فى إثبات الوحدانية لله سبحانه وتعالى ، وكل ماهناك أنه قصر دليل التمانع على إثبات الخالقية، وحصرها فى واحد فقط، لأن صريح الدليل ، ومقدماته كلها متعلقة بالخلق ولذلك قصره الدوانى على الخالقية فقط ، مع أن حصر الخالقية فى واحد ، هو حصر لواجب الوجود فى واحد ، وحصر للمعبودية فى واحد ، فأى دليل على أحدهم ، ماهو إلا دليل على الباقى ، فالله سبحانه وتعالى هو واجب الوجود ، وهو المعبود بحق ، وهو الخالق ، ولا خالق سواه، فإذا كان الدوانى قد جعل التوحيد منحصراً فى هذه الثلاثة فما ذلك إلا لتكثير الأدلة لاغير ، وإلا فكما قلت إقامة الدليل على واحد منهما هو إقامة للدليل على الباقى .

كما نلاحظ أنه أضاف إلى دليل التوارد ، أضافة جديدة ، هى من مبتكراته ، حيث أنه لم يسبق بها ، هذه الإضافة هى أبطاله لسند القول باتفاق الآلهة ، على الإشتراك فى الإيجاد ، حيث أن الأثنين يشتركان معاً فى حمل شىء واحد ، مع قدرة كل واحد منهما على حمله بإنفراد ، وعلى ذلك لايلزم عجزهما عند الإتفاق ، وقد أبطل الدوانى هذا القول وسنده.

والثالث من أقسام التوحيد ، هو حصر المعبودية فى واحد فقط ، ومعناه النهى عن الاشراك فى العبادة ، ويستدل الدوانى على هذا بالدلائل السمعية .

يقول الله سبحانه وتعالى : (ولا يشرك بعبادة ربه أحداً)(١).

---

(١) سورة الكهف الآية ١١٠

ويقول : (فإياى فاعبدون)(١) ، ويقول : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين)(٢) ، و يقول : (أن لاتعبدوا إلا الله)(٣)، ويقول : (أتعبدون ماتنحتون ، والله خلقكم وماتعملون)(٤) .

ويرى الكلنبوى أن إستدلال الدوانى بقوله تعالى : (أتعبدون ماتنحتون ، والله خلقكم وما تعملون) إستدلال له مغزى هو،أن هذه الآية متضمنة لدليل عدم صحه الإشراك فى العبادة (لأن المعبود يجب أن يكون نافعاً ، أو ضاراً ، ليعبدوه لجلب نفع أو دفع ضر ، ولا شىء يصلح لذلك سوى الله تعالى ، لأن ماسواه مخلوق له)(٥) النتيجة عدم صحة عبادتكم لما تنحتونه ، لأن الكل مخلوق له تعالى ولا خالق سواه، ولا يضر وينفع سوى الله سبحانه وتعالى إذن هو المعبود فقط بحق .

وقد أنعقد إجماع الأنبياء عليهم السلام على ذلك(إذ كلهم دعوا المكلفين أولا إلى هذا التوحيد ، ونهوهم عن الاشراك فى العبادة)(٦) .

أننا نجد الدوانى قد أقتصر على السمع فقط فى إثبات حصر المعبودية فى واحد فقط ، ويعلق على ذلك الشيخ محمد عبده قائلا (هذا مطلب يطلب إثباته بالسمع عند أصحابنا — أى الأشاعرة — فلذا استدل عليه به)(٧) .

---

(١) سورة العنكبوت الآية ٥٦

(٢) سور البينة الآية ٥

(٣) سورة هود الآية ٢٦

(٤) سورة الصافات الآية ٩٥ ، ٩٦

(٥) ح الكلنبوى ... حـ ٢ صـ ١٣٨

(٦) ش العقائد العضدية صـ ١٦٣

(٧) الشيخ محمد عبده ... ق ٢ صـ ٥١٦

أن الدوانى بعد أن إستدل على إثبات الوحدانية لله تعالى ، بطريقته الخاصة والتى حصرت التوحيد فى وجوب الوجود ،والخالقية ، والمعبودية فى واحد فقط يتعرض لمن أورد على الكلمة الطيبة لا إله إلا الله : بأنها لاتفيد التوحيد ، لأن خبر لا المقدر فيها أما كلمة ، موجود ، أو ممكن ، أى لا إله موجود . أو ممكن إلا الله ،وعلى كلا التقديرين ، فالكلمة لاتفيد التوحيد ، لأنه عـــلى الأول ، الكلمة الطيبة تدل على عدم فرد آخر ، لا على إمتناعه ، وعلى الثانى تفيد أو تدل على أمكان فرد له ،وامتناع غيره ، لا على وجوده(١) .

الدوانى يجيب صاحب الإيراد ، الذى لم يحدد شخصيته(٢) ، بأن لنا أن نختار الأول — أى القائل الكلمة الطيبة تدل على عدم فرد آخر لا على أمتناعه — ونقول : إن هذا الفرد الآخر الذى دلت الكلمة الطيبة على عدمه ، ممتنع الوجود ، ضرورة أن الواجب الوجود بالذات ، هو مايلزمه وجوب الوجود ، بدون مدخلية الغير فى ذلك ، وهذا الفرد المعدوم يلزم أمتناع وجوده، لأنه غير متصف بوجوب الوجود،وإلا لكان موجوداً لامعدوماً ، وبما أنه معدوم ، فليس هو واجب الوجود لذاته ، وبديهى أن الإله لابد أن يكون واجب الوجود لذاته لا لغيره ، والمعدوم على فرض وجوده ، يكون قد استفاد الوجود من غيره ، فلا يكون واجب الوجود لذاته ، فلا يكون إلهاً(٣) .

ولنا أن نختار الثانى —أى القائل الكلمة الطيبة تدل على أمكان فرد له وأمتناع غيره ، لا على وجوده ونقول : أن هذا الفرد الممكن الذى دلت

---

(١) أنظر رسالة فى معنى التوحيد لوحة ٢٥

(٢) لم نعثر على مثل هذا الإيراد فيما أطلعنا عليه من مراجع .

(٣) أنظر رسالة فى معنى التوحيد لوحة ٢٥

الكلمة الطيبة على إمكانه لا على وجوده، كما يدعى صاحب الإيراد، يلزمه أنه موجوداً بالفعل بالوجوب الذاتى حيث أن الوجوب الذاتى لا يمكن أن يكون وصفاً زائداً على ذات الواجب(١)، وإلا كان مستفيداً وجوب وجوده من غيره، وهذا باطل، لأنه بذلك يكون محتاجاً للغير، فلا يكون واجب الوجود لذاته، فإذا أمكن وجود الواجب الوجود لذاته، فإنه يلزمه أن يكون موجوداً بالفعل لا بالإمكان، وهو المطلوب(٢).

وبذلك يندفع الإيراد، ويخلص الكلمة الطيبة حقها فى إفادة التوحيد.

أن الدوانى بأدلته المذكورة فى هذا المبحث، يكون قد جمع بين أدلة الأشاعرة وبين أدلة الفلاسفة، فى إثبات الوحدانية لله سبحانه وتعالى.

وبذلك يكون قد سخر كل إمكانياته، لإثبات هذا المطلب الذى هو لب العقيدة الإسلامية، وقد تم له ما أراده.

أن إثبات الوحدانية لله تعالى، هو فى حقيقة أمره، نفى للشبيه، وللند أى المخالف فى القوة، وللمثل سواء كان مساوياً فى القوة، أو مشاركا فى الحقيقة(٣)، وقوله تعالى: (لم يلد)(٤) نفى للمثل المتأخر فى الوجود (ولم يولد)(٥) نفى للمثل السابق فى الوجود (ولم يكن له كفوا أحد)(٦)

---

(١) أنظر تفسير سورة الأخلاص لوحة ٥ وما بعدها، وتجريد الغواشى لوحة ٣٣ وجه، وش الهياكل ... لوحة ٣٦ ظهر وما بعدها.

(٢) انظر رسالة فى معنى التوحيد لوحة ٣٦

(٣) انظر ش الهياكل لوحة ٢٧ ظهر

(٤) سورة الإخلاص جزء من الآية ٣

(٥) سورة الإخلاص، جزء من الآية ٣

(٦) سورة الإخلاص الآية ٤

نفي للمثل المقـــارن ، فسبحانه وتعالى لامثل له ، متقـدم أو مقـارن أو متأخر(١).

وإثبات الوحدانية لله سبحانه وتعـالى ، هو نفي للتركيب من أجزاء ، ونفي لقيام الحوادث بذاته تعالى، ونفي لأن يكون جوهراً(٢)، وهو سبحانه وتعالى منزه عن الكثرة أياكان منشأ تلك الكثرة ، لأنه (في أعلى مراتب الوحدة ، وتنزيهه عن وجوه الكثرة مطلقاً هو كونه هو مطلقاً غير مقيد بشيء ، فإن من يكون كذلك، لايكون فيه كثرة أصلا)(٣) ، فقوله تعالى: (الله أحد)(٤) دال على أنه واحد من جميع الوجوه، ولا كثرة فيه ، أياكان سببها(٥) .

ونختم هذا البحث بقول الدواني: (الواحد الحقيقي ما يكون منزه الذات، عن أنحاء التركيب ، والتعدد ، وما يستلزم أحدهما ، كالجسمية والتحيز ، والمشاركة في الحقيقة وخواصها ، كوجوب الوجود ، والقدرة الذاتية ، والحكمة التامة)(٦) .

---

(١) أنظر تفسير سورة الإخلاص لوحة ١٠ ظهر
(٢) أنظر شرح الهياكل لوحة ٢٦ وجه وظهر ، وشرح العقائد العضدية ص ١٦٤ .
(٣) تفسير سورة الإخلاص لوحة ٧ وجه .
(٤) سورة الإخلاص جزء من الآية ١
(٥) أنظر تفسير سورة الإخلاص لوحة ٧ وجه
(٦) تفسير سورة الإخلاص لوحة ١١ ظهر .